

العدل ، لا سيما وان هذا القانون سوف لا يطبق دفعة واحدة في جميع شرق الاردن ، بل سيطبق تدريجياً في بعض المقاطعات . حتى انه في الحال التي سيطبق فيها سوف لا تستوفي الزيادة كلها مرة واحدة بل ستؤخذ مقسطة في اربع سنوات كما ذكر في المادة السادسة عشرة . واذن فان امانتنا الوقت ما يكفي لاجراء ما يقتضي لتأمين العدل في القرى التي بحث عنها الاستاذ واني باسم الحكومة اعدكم بذلك .

الرئيس - اضمم مجموع القانون في الرأي .

« قبل »

الرئيس - مواضع الجلسة الآتية ما يرد من اللجان .  
ورفعت الجلسة

سكرتير المجلس التشريعي  
عمر زكي

✱

# الجريدة الرسمية

## للمجلس التشريعي الأردني

عمان : الاربعاء في ٢٤ ذي الحجة ١٣٥١

و ١٩ نيسان ١٩٣٣

مذكرات المجلس التشريعي

الجلسة الرابعة والعشرون للدورة الاعتيادية الثانية للمجلس التشريعي الاردني الثاني

المنعقدة بتاريخ ١٣-٣-١٩٣٣

## الفهرست

الصحيفة	
٢١٠	قرار اللجنة المالية بشأن مشروع قانون ضريبة الدخل .
٢١٧-٢١١	قانون ضريبة الدخل .
٢١٨-٢١٧	« قرار موافقة المجلس عليه مع جداوله » .
٢١٨	« قرار موافقة المجلس على تصحيح المحضر المتعلق بقانون ضريبة الاراضي لسنة ١٩٣٣ » .
٢١٨	قرار لجنة القوانين بشأن قانون تقنين محاكم العشائر لسنة ١٩٣٣ .
٢١٩	قرار موافقة المجلس عليه .
٢١٩	مشروع قانون ينص على ترخيص الصناعات والمهن والاعمال التجارية في شرق الاردن مع الاسباب الموجبة له .
٢٢٧	قرار موافقة المجلس على احالته على اللجنة المالية .
٢٢٧	مشروع قانون الغاء اجور المساكن والدكاكين لسنة ١٩٣٣ والاسباب الموجبة .
٢٢٧	قرار موافقة المجلس على احالته على اللجنة المالية .
٢٢٧	مشروع قانون للميزانية الخاصة رقم (٢) لسنة ١٩٣٢-١٩٣٣ المالية .
٢٢٧	قرار موافقة المجلس على احالته على اللجنة المالية .
٢٢٧	كتاب رئيس الديوان الاميري العالي فيما يتعلق بالقانون الملحق لقانون البلديات لسنة ١٩٣٣ .
٢٢٨	قرار موافقة المجلس على تصحيح الخطأ الواقع .

تصحيح المحضر



## الجلسة الرابعة والعشرون

الدورة الاعتيادية الثانية للمجلس التشريعي الاردني الثاني

انعقدت الجلسة الرابعة والعشرون للدورة الاعتيادية الثانية للمجلس التشريعي الاردني الثاني في ١٧ ذي القعدة سنة ١٣٥١ ١٣٤٤ مارت سنة ١٩٣٣ المصادف يوم الاثنين في الساعة العاشرة برئاسة فخامة الرئيس وحضور اكثرية قانونية وتقيب عن الجلسة رفيق باشا المجالي ، صالح باشا العوران ، سلطي باشا الابراهيم ، حمد باشا بن جازي ، ماجد باشا بن عدوان ، عادل بك العظمه ، حسين بك اليوسف .  
الرئيس - فليقرأ الضبط .

« قارئ »

شكري بك - درست اللجنة المالية مشروع قانون ضريبة الدخل فرأت ادخال التعديلات الآتية :

١ - المادة الثانية :

أ - لما كان المقصد ان تشمل ضريبة الدخل جميع من يتناولون من الخزينة المالية مرتبات او اجور او محضات فقدروي من الموافق من لا ي التباس يحصل في التطبيق ان تضاف عبارة ( اعضاء المجلس التشريعي ) بعد عبارة ( من المستخدمين بما فيهم ) فتكون الجملة على اساس هذا الرأي كما يأتي ( بما فيهم اعضاء المجلس التشريعي وموظفو الحكومة والبلدية الذين لهم مورد يدخل عليهم في شكل مرتب او اجور ) .

ب - ورووي كذلك ان تضاف بعد عبارة ( او موارد اخرى ) عبارة ( آتية عن طريق استخدامهم ) استثناء لأية موارد تدخل عليه من غير طريق الاستخدام .

٣ - الفقرة ب من المادة الخامسة :

رووي من الموافق ان يكون نصها كما يأتي :

( على السلطات المالية المشار اليها في الفقرة ( أ ) ان تحقق بالاستناد الى هذه المعلومات مقدار ضريبة الدخل على كل شخص وعندما تحصل لسيها القناعة بعدم صحة المعلومات المذكورة تحقق الضريبة كذلك بالاستناد الى المعلومات المعطاة لها غير انها علاوة على هذه المعاملة ترفع تقريراً لوزير المالية يحتوي على ماثوفر لديها من الادلة على عدم صحة تلك المعلومات فاذا وجدها كافية احال التقرير على المحكمة للنظر في فرض العقوبة المنصوص عليها في المادة الرابعة عشرة من هذا القانون . وفي حالة صدور الحكم بعدم صحة المعلومات المعطاة للسلطات المالية فان لهذه السلطات الحق في اعادة فرض الضريبة على ذوي العلاقة بالاستناد الى المعلومات الصحيحة الثابتة لدى المحكمة ) .

ان المقصد من هذا التعديل هو جعل السلطات المالية مقيدة بما يعطى لها من المعلومات حين

فرض ضريبة الدخل على ان يحال الشخص الذي اعطى معلومات غير صحيحة على المحكمة ليلاقي جزاءه .

٣ - الفقرة الثالثة المادة الرابعة عشرة .

وروي كذلك من الموافق اضافة عبارة ( وذلك بحكم من المحكمة بعد عبارة وللحبس مدة لا تزيد على ستة اشهر ) .

٤ - اضافة فقرة الى الاعفآت .

واضيفت الفقرة الآتية الى جدول الاعفآت .

( ٦ - المستخدمين لدى الاشخاص الذين يتعاملون الزراعة او يشتغلون بتربية المواشي ) ولقد كان

الفرض من وضع هذه الفقرة ان يكون المستخدمين في الفلاحة والزراعة وتربية المواشي غير تابعين لضريبة الدخل بالنظر لما تقتضيه المصلحة العامة من تشجيع الزراع والعاملين في تربية الحيوانات .

٥ - وعلى اساس هذه التعديلات تقرر قبول مواد المشروع المبحوث عنه بعد وضع المواد ( ٢ ) والفقرة ( ب ) من المادة الخامسة والفقرة ( ٣ ) من المادة الرابعة عشرة و جدول الاعفآت بالصورة الآتية :

المادة ٢ - تستوفي ضريبة الدخل من جميع من في شرق الاردن من المستخدمين بما فيهم

اعضاء المجلس التشريعي وموظفو الحكومة والبلدية الذين لهم مورد يدخل عليهم في شكل مرتب

او اجور سواء اكان هذا المورد مقطوعاً ام قابلاً لزيادة سنوية او غيرها ويستوفى وحده ام علاوة .

على اية ارباح او عمولة او موارد اخرى آتية عن طريق استخدامهم وذلك بموجب النسب المبينة في

جدول ( ١ ) المضمون لهذا القانون وعمما يستوفى خلال سنة واحدة من تلك الاجور او المرتبات :

الفقرة ب من المادة الخامسة .

كما وردت اعلاه .

الفقرة الثالثة من المادة الرابعة عشرة .

( يوذي معلومات كاذبة او مضللة عن اي نقطة تتعلق بضريبة الدخل الى السلطات المالية

يعرض لغرامة لا تزيد على خمسين جنيهاً فلسطينياً وللحبس مدة لا تزيد على ستة اشهر وذلك بحكم

من المحكمة وفي حالة تكرار هذا التصير تضاعف هذه العقوبات ) .

الفقرة آ من جدول الاعفآت .

( ٦ - المستخدمين لدى الاشخاص الذين يتعاملون الزراعة او يشتغلون بتربية المواشي ) .

( قانون ضريبة الدخل )

المادة الاولى :

يسمى هذا القانون قانون ضريبة الدخل لسنة ١٩٣٣ ويعمل به اعتباراً من ١ نيسان سنة ١٩٣٣ .

« قبلت »

تكملة جدول الاعفآت



## المادة الثانية :

تستوفى ضريبة تسمى ضريبة الدخل من جميع من في شرق الاردن من المستخدمين بما فيهم اعضاء المجلس التشريعي وموظفو الحكومة والبلدية الذين لهم مورد يدخل عليهم في شكل مرتب او اجور سواء اكان هذا المورد مقطوعاً ام قابلاً لزيادة سنوية او غيرها ويستوفى وحده ام علاوة على اية ارباح او عمولة او موارد اخرى آتية عن طريق استخدامهم وذلك بموجب النسب المبينة في جدول المضموم لهذا القانون وعمما يستوفى خلال سنة واحدة من تلك الاجور او المرتبات .

« قبلت » .

## المادة الثالثة :

في عرف هذا القانون يقصد من الراتب او الاجور والراتب او الاجور المشار اليهما في المادة الثانية ويشمل ذلك اي مرتب تقاعد او مكافاة او علاوات شخصية خاصة او موارد اخرى مثلها الا انه لا يشمل العلاوات الممنوحة من اجل السفر او اقتناء السيارات والراحيل او اي تبدل ميدان عوده بك - اظن انه من الضروري ان يوضع قيد في هذه المادة : لما تحقق من اجور وحقوق تقاعد قبل صدور هذا القانون يعني قبل ( ١ نيسان سنة ١٩٣٣ ) .

حيث اذا تحقق لبعض الاشخاص مرتب تقاعد او مكافاة او علاوة شخصية قبل نفاذ هذا القانون فللازم ان من العدل ان يشمل هؤلاء الاشخاص . لذلك اقترح وضع فقرة خاصة تحفظ حقوق هؤلاء .  
شكري بك - ان الذي افهمه من كلام عوده بك هو انه يريد ان يستثنى المرتبات والاجور التي تحققت ولم تدفع قبل ان يوضع هذا القانون موضع التطبيق . ان المقصد هو ان تستوفى ضريبة الدخل عن المرتبات والاجور التي تستحق للمستخدمين من بعد تطبيق القانون سواء اكان لدى الحكومة او الافراد والشركات .  
لذلك لا ارى مانعاً من تعديل هذه المادة على اساس اقتراح عوده بك ولتحقيق هذا الامر يمكن ان نضيف الى المادة الثالثة عبارة نصها ( وكذلك لا يشمل المرتبات والاجور التي تحققت عن مدة مضت قبل تطبيق هذا القانون ) وارجو ان يوضع تعديل هذه المادة بهذه الصورة على الرأي .  
« قبلت المادة الثالثة مع اضافة الجملة المذكورة في افادة شكري بك اعني ( وكذلك لا يشمل المرتبات والاجور التي تحققت عن مدة مضت قبل تطبيق هذا القانون ) » .

## المادة الرابعة :

لاستوفى ضريبة الدخل في أية حالة اذا كان مجموع الرواتب أو الاجور مع الموارد الاخرى المشار اليها في المادتين الثانية والثالثة يقل عن ستين جنيهاً سنوياً وكذلك لاستوفى من الاشخاص المذكورين في الجدول ( ب ) من هذا القانون .

شكري بك - اقترح ان تحذف كلمة ( افراد ) الواردة في الفقرة الخامسة من الجدول ذلك لأن ابقاء هذه الكلمة يجعل الاعفاء قاصراً على الافراد دون غيرهم من الاشخاص المستخدمين في قوة الطويران الملوكية .

وهذا ما كان مقصوداً حين وضع الفقرة المذكورة .  
« فقرر المجلس حذف كلمة ( افراد ) من جدول ( ب ) وقبول المادة عيناً »

## المادة الخامسة

( أ ) على جميع الاشخاص في شرق الاردن الذين في خدمتهم اية اشخاص لأي سبب كان ان يقدموا في غضون خمسة عشر يوماً اعتباراً من ١ نيسان سنة ١٩٣٣ وبعد ذلك التاريخ في خلال خمسة عشر يوماً اعتباراً من بداية نيسان من كل سنة مالية (تالية) الى محاسب وزارة المالية في عمان والى المحاسبين في المقاطعات جدولاً ينظم على نموذج يُقدم حين الطلب من قبل محاسب وزارة المالية في عمان ومن المحاسبين في المقاطعات يتضمن ( ضمن اشياء اخرى ) البيانات التالية .

١ - عدد المستخدمين

٢ - اسم ومحلة اقامة كل منهم

٣ - نوع الخدمة

٤ - مجموع مقدار المرتب او الاجرة او المرتبات التي تدفع لهم سنوياً بما في ذلك أية مكافاة او واردات اخرى وفقاً لاحكام المادة الثمانية من هذا القانون .

ب - على السلطات المالية المشار اليها في الفقرة ( أ ) ان تحقق بالاستناد الى هذه المعلومات مقدار ضريبة الدخل على كل شخص وعندما تحصل لديها القناعة بعدم صحة المعلومات المذكورة تحقق الضريبة كذلك بالاستناد الى المعلومات المعطاة لها غير انها علاوة على هذه المعاملة ترفع تقريراً لوزير المالية يحتوي على مانور لديها من الادلة على عدم صحة تلك المعلومات فاذا وجدها كافية احال التقرير على المحكمة للنظر في فرض العقوبة بالنصوص عليها في المادة الرابعة عشرة من هذا القانون . وفي حالة صدور الحكم بعدم صحة المعلومات المعطاة للسلطات المالية فان لهذه السلطات الحق في اعادة فرض الضريبة على ذوي العلاقة بالاستناد الى المعلومات الصحيحة اثباتاً لدى المحكمة .

« قبلت » .

## المادة السادسة

أ - على محاسب وزارة المالية في عمان والمحاسبين في المقاطعات ان يبادروا بالسرعة الممكنة بعد اليوم السادس عشر من نيسان كل سنة بتبليغ كل مستخدم ( بكسر الدال ) بنظم جدولاً كما هو مدرج في المادة الخامسة من هذا القانون بياناً او بيانات على نسختين يعرف بمذكرة ( طالب ضريبة الدخل ) على ان يكون منظماً بالصورة التي يأمر بها وزير المالية ومبيناً فيها على حدة مقدار ضريبة الدخل التي يجب دفعها من قبل كل مستخدم ( بفتح الدال ) قدم من اجله المستخدم ( بكسر الدال ) جدولاً كما هو مدرج في المادة الخامسة من هذا القانون ويضم اليه نموذج آخر ليسلاً ووقع عليه من قبل المستخدم ( بكسر الدال ) حين دفع مقدار ضريبة الدخل المستحقة بتامها ويعرف هذا النموذج بنموذج دفع ضريبة الدخل .

لنسخة ضريبة الدخل



ب- على المستخدم (بكسر الدال) ان يبلغ حين استلامه مذكرة او مذكرات الطلب نسخة واحدة لكل من المستخدمين (بفتح الدال) الذين تخصم تلك المذكرة او المذكرات لكي يملوا بمقدار الضريبة التي يجب عليهم دفعها وان يحفظ الاخرى للمراجعة .

ج - يكون المستخدم (بكسر الدال) بعد ذلك مسؤولاً عن تحصيل وارسال المبلغ المستحق على كل مستخدم (بفتح الدال) للسلطات المالية المشار اليها اعلاه في غضون المدة المذكورة في الفقرة (ب) من المادة السابعة من هذا القانون . ويجوز للمستخدم (بكسر الدال) اما ان يحصل المقدار من المستخدم (بفتح الدال) او المستخدمين (بفتح الدال) او ان يقطعه من اجورهم او مرتباتهم وعليه ان يلا ويوقع حين ارساله المبلغ المستحق الى وزارة المالية نسخ نموذج دفع ضريبة الدخل التي ترسل مع مذكرات الطلب .

د - كل مستخدم (بكسر الدال) يقصر في العمل بمقتضى احكام الفقرة (ب) المذكورة اعلاه او في ارسال مقدار ضريبة الدخل بنسبتها الى السلطات المالية المشار اليها اعلاه وفقاً لاحكام الفقرة (ج) من هذه المادة يكون عرضة للعقوبات المعينة في المادة الرابعة عشرة من هذا القانون .

« قبلت »

#### المادة السابعة:

أ - اما موظفو الحكومة او البلدية او مستخدميها (بفتح الدال) فتستوفي منهم ضريبة الدخل كل شهر بأقطاعاتها بواسطة الحكومة او سلطات المالية في دوائر البلدية وذلك من الرواتب او الاجور الشهرية المستحقة لهؤلاء الموظفين او المستخدمين (بفتح الدال) .

ب - واما المستخدمين (بفتح الدال) غير موظفي الحكومة او مستخدميها (بفتح الدال) او موظفي البلدية او مستخدميها (بفتح الدال) فتستوفي ضريبة الدخل منهم كل نصف سنة في اول ايلول وفي اول اذار من كل سنة .

شكري بك - اقترح ان تستبدل كلمة (مستخدموها) بكلمة (مستخدموها) لكي يرجع الضحير على موظفي البلدية والحكومة .

« قبلت » بعد ان استبدلت كلمة (مستخدموها) بكلمة (مستخدموها)

#### المادة الثامنة:

تمنح مدة ثلاثين يوماً مساعدة الى اي مستخدم (بكسر الدال) زيادة على المدة المذكورة في الفقرة (ب) من المادة السابعة المذكورة وكل مستخدم (بكسر الدال) يقصر في ارسال ضريبة الدخل المستحقة على مستخدمه (بفتح الدال) او مستخدميه (بفتح الدال) بعد انقضاء المدة المذكورة يعرض بعد الادانة لعقوبة قدرها عشرة في المئة من مجموع مقدار ضريبة الدخل المستحقة ويجوز تحصيل هذا المبلغ من قبل السلطات المالية عند مسبق الحاجة وفقاً لقانون تحصيل الاموال الاميرية .

« قبلت »

#### المادة التاسعة:

يستوفي مقدار ضريبة الدخل الواجب دفعه بحسب التمريرة المدرجة في الجدول (أ) الملحق بهذا القانون على ان يراعى في ذلك احكام المادة الرابعة منه .

« قبلت »

#### المادة العاشرة:

علاوة على تقديم المعلومات المطلوبة بمقتضى المادتين الخامسة والسادسة من هذا القانون جميع المستخدمين (بكسر الدال) والمستخدمين (بفتح الدال) ملزمون بتقديم جميع المعلومات التي قد تحتاج اليها السلطات المالية المشار اليها بقصد تقدير ضريبة الدخل التي يجب دفعها .

شكري بك - عندي اقتراح اضمه لتعديل هذه المادة .

تقدعت اللجنة المالية الفقرة (ب) من المادة الخامسة على اساس تقيد السلطات المالية حين فرض الضريبة بالمعلومات التي تأخذها من المستخدمين على ان يكون لها الحق في رفع تقرير لوزير المالية عندما تشبه في صحة المعلومات المعطاة لها . ارى من الموافق في مقابلة هذا القيدان تمنح السلطات المشار اليها حق الاطلاع على الدفاتر المختصة بالمرتبات والاجور التي يدفعها المستخدم مستخدمة اذ ان بدون ذلك يصعب من السهل عليه ان يكتم المعلومات الصحيحة . وهذا لا يتفق مع مصلحة الخزينة لذلك اقترح ان تعدل على الوجه الاتي .

#### المادة العاشرة:

« علاوة على تقديم المعلومات المطلوبة بمقتضى المادتين الخامسة والسادسة من هذا القانون جميع المستخدمين (بكسر الدال) والمستخدمين (بفتح الدال) ملزمون بان يطلعوا من تنتدبه السلطات المالية المشار اليها في الفقرة (أ) من المادة الخامسة على مبالغهم من الدفاتر والقيود المحتوية على المرتبات والاجور والموارد الاخرى . وتقديم جميع المعلومات التي قد تحتاج اليها السلطات المالية المذكورة بقصد تقدير ضريبة الدخل التي يجب دفعها . »

« قبلت »

#### المادة الحادية عشرة:

في اية حالة يقصر فيها المستخدم (بكسر الدال) عن تقديم المعلومات المطلوبة بمقتضى احكام المادتين الخامسة والسادسة من هذا القانون الى السلطات المالية المشار اليها اعلاه يجوز للسلطات المالية نفسها ان تقدر مقدار الدخل الواجب اعتباره مستحقاً على اي شخص او اشخاص مستخدمين من قبل المستخدم (بكسر الدال) المذكور و يعتبر المبلغ المقدّر بهذه الصورة هو المقدار الصحيح لضريبة الدخل و يصبح واجب الاداء فوراً .

« قبلت »

#### المادة الثانية عشرة:

في حالة ما اذا ترك شخص خدمة اي مستخدم (بكسر الدال) مكلف بارسال ضريبة الدخل

تمنح اربعة اشهر



بمقتضى هذا القانون أو مستخدم (بكسر الدال) استخدم أي شخص آخر سواء كان بنفس الراتب أو الاجرة أم براتب آخر أو اجرة أخرى فيرتب على المستخدم (بكسر الدال) أن يبلغ السلطات المالية ذلك في غضون خمسة عشر يوماً من هذا التنوير وحينئذ تعيد السلطات المالية تحقق ضريبة الدخل الواجب دفعه بسبب التغيير الواقع .

« قبلت »

#### المادة الثالثة عشرة

أ - في الأحوال التي يرى فيها أي مستخدم (بكسر الدال) أو مستخدم (بفتح الدال) أن الضريبة المقدرة عليه بمقتضى هذا القانون زائدة فيحق للأشخاص المعترضين في عمان أن يستأنفوا باستدعاء يرفع إلى وزير المالية في غضون خمسة عشر يوماً بعد أن يستلموا مذكرة طلب ضريبة الدخل وفي غضون ٣٠ يوماً في المقاطعات وعلى وزير المالية والمفوض رسمياً أن يقوم مقاماً أن يعطي قراراً بذلك في غضون شهر واحد اعتباراً من تاريخ استلامه الاعتراض المذكور إما بتأييد التقدير أو تعديله .

ب - على المستدعي حين تقديم الطلب أن يبين :

١ - أسباب الاعتراض على التقدير

٢ - تفصيلات تامة عن راتبه واجوره وأية واردات أخرى

٣ - أسباب التأخير التي يدعي المستخدم (بكسر الدال) أنها تعفيه من المتوبات المعينة في المادة (١١) من هذا القانون في حالة اتخاذ جرائت بمقتضى أحكام المادة (١٤) من هذا القانون .

٤ - أية بينة تثبت ادعاءه .

ج - يحق لوزير المالية أن يطلب أية بينة يحتاج إليها شفوياً كانت أم خطية لنسكه من إعطاء القرار على الاعتراض .

د - يعطى للمعرض نسخة عن قرار وزير المالية مع الأسباب الموجبة وذلك بناء على طلب بمقتضى الشروط التي يبينها وزير المالية بموجب أحكام المادة (١٥) من هذا القانون .

هـ - يعتبر قرار وزير المالية قطعياً .

« قبلت »

#### المادة الرابعة عشرة

كل شخص خلافاً لأحكام هذا القانون :

١ - يقصر اما عن إهمال أو قصد منه في تقديم البيانات المطلوبة إلى السلطات المالية بمقتضى المادة الخامسة والسادسة من هذا القانون .

٢ - يقصر اما عن إهمال أو قصد منه بتقديم أية معلومات أخرى تطلبها السلطات المالية بمقتضى

#### المادة (١٠) من هذا القانون .

٣ - يؤدي معلومات كاذبة أو مضللة عن أي نقطة تتعلق بضريبة الدخل إلى السلطات المالية يعرض لغرامة لا تزيد على خمسين جنيهاً فلسطينياً وللحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وذلك بحكم من المحكمة وفي حالة تكرار هذا التصدير تضاعف هذه العقوبات .

شكري بك - اقترح بنسبة التعديل الذي أدخلناه على المادة المباشرة أن تعدل الفقرة الثانية من هذه المادة بالصورة الآتية :

« يقصر اما عن إهمال أو قصد منه في تمكين الموظف الذي انتدبه السلطات المالية من أن يطالع على ماله من الدفاتر والقيود المختصة بالمرتببات والاجور أو في تقديم أية معلومات أخرى تطلبها السلطات المالية المشار إليها بمقتضى المادة (١٠) من هذا القانون .

عوده بك - أرجو أن تذكر كلمة (يحكم من محكمة الصلح) بدلاً من (وذلك يحكم من المحكمة) دفناً لكل التباس .

م. تري باشا - أرجو إجراء تعديل في مقدار العقوبة يجعلها (٣٠) جنيهاً أو أربعة أشهر فقط .

« قبلت الفقرة الثانية حسب اقتراح مدير الخزينة » وعدلت الفقرة الثالثة على هذه الصورة :

« يؤدي معلومات كاذبة أو مضللة عن أية نقطة تتعلق بضريبة الدخل إلى السلطات المالية يعرض لغرامة لا تزيد على ثلاثين جنيهاً فلسطينياً وللحبس مدة لا تزيد على أربعة أشهر وذلك بحكم من محكمة الصلح وفي حالة تكرار هذا التصدير تضاعف هذه العقوبات » .

المادة الخامسة عشرة :

يجوز لوزير المالية أن يصدر التعليمات التي يراها لازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون .

« قبلت »

الرئيس - المجموع

« قبل »

#### جدول (أ)

##### تعريف الضريبة

صنف	الضريبة
١ - إذا كان مقدار الراتب والاجور يبلغ ستين جنيهاً فلسطينياً سنوياً أو أكثر وأقل $\frac{1}{2}$ ١	في المئة
٢ - إذا كان مقدار الراتب أو الأجور يبلغ ١٥٦ جنيهاً سنوياً أو أكثر	من ١٥٦ جنيهاً سنوياً
٣ - إذا كان مقدار الراتب أو الأجور يبلغ ٣٧٢ جنيهاً فلسطينياً سنوياً	في المئة
٤ - إذا كان مقدار الراتب أو الأجور يبلغ ٥٥٢ جنيهاً فلسطينياً سنوياً أو أكثر	في المئة

تعريف الضريبة



جدول (ب)  
الاعفاءات

- ١- المرضون والمرضات والقابلات .
  - ٢- الخدم في البيوت الخصوصية والمستشفيات .
  - ٣- رؤساء الطوائف الدينية والوعاظ والائمة والمدرسون والمؤذنون والكنهة والقسس والخدم في الجوامع والكنائس ومحال العبادة الاخرى .
  - ٤- رؤساء المؤسسات الخيرية او الدينية .
  - ٥ - افراد قوة الطيران الملكية .
  - ٦ - المستخدمون لدى الاشخاص الذين يتعاطون الزراعة او يشتغلون بتربية المواشي .
- «قبل بعد حذف سلكة ( افراد ) من المادة الخامسة منه »

توفيق بك - أسف لاضطراري للرجوع الى المضبط الذي قرأناه قبل البدء في المواضيع ولطلب تصحيحه لأن الكاتب الذي كنت نيهته الى غلط وهو قائم بالقراءة ، اجابني بما يدل على ان هذا الغلط فيها بدم من مضبوط ذلك المضبط . ولكن القراءة انتهت ورجعت اليه فلم اجد فيه شيئا . وهذا السهو وما يتعلق بالملادة الثالثة من قانون ضريبة الاراضي لسنة ١٩٣٣ اذ نذكر اننا عند وضعها موضع البحث افترض الاستاذ عادل بك استبدال عبارة ( كما عين ذلك في قانون توزيع الضرائب ) الواردة فيها بعبارة ( المنصوص عليها في قانون توزيع الضرائب ) بينما المضبط الذي قرأه لا ينص على شيء من هذا ويشير الى ان الاقتراح كان عبارة عن طلب تعديل العبارة بعبارة ( الضرائب تحل محل ) ولكي يكون القانون المتبول موافقا لكل الموافقة للمضبط ارجو ان يصحح كما ذكرت .

« فوافق المجلس على ذلك »

توفيق بك - اجتمعت لجنة القوانين بتاريخ ٧-٣-١٩٣٣ وقررت قبول (مشروع قانون تقنين محاكم  
المشائر لسنة ١٩٣٣) بعد تعديله بالشكل التالي :

(قانون نقنين قانون محاكم العشائر لسنة ١٩٣٣)

**المادة:**

- ١- يسمى هذا القانون ( قانون تقنين قانون محاكم العشائر لسنة ١٩٣٣ ) ويعمل به اعتباراً من تاريخ شطب  
سنة ١٩٣٣ .  
« قبلت »
- ٢- يعتبر قانون محاكم العشائر الصادر بتاريخ ١ / نشر من اول سنة ١٩٢٥ / والمنشور في الجرن بده الرسمية  
بتاريخ ١٦ شباط سنة ١٩٣٣ قانوناً معمولاً به مع مراعاة التعديلات الجاريه فيه .

- ٣- جميع الاعمال والاحكام الصادرة بموجب القانون المبحوث عنه حتى تاريخ نشره تعتبر مشروعة وناظفة من كل الوجوه .

« قیلت »

المجموع .

• « قبل » •

شكري بك . وزع مشروع قانون رخص الصناعات ولكنه لم يمر على توقيعه مدة كافية ولما كانت  
المدة الباقية من هذه الدورة قليلة . ونحن مضطرون لتطبيق هذا المشروع في بداية نيسان المقبل ، اقترح ان يقرأ  
الآن وسيحال على اللجنة المالية .

# قانون

ينص على ترخيص الصناعات والمهن والأعمال التجارية في شرق الأردن

- ١ - يسمى هذا القانون ( قانون رخص الصناعات لسنة ١٩٣٣ ) ويعمل به من أول نيسان سنة ١٩٣٣ .  
٢ - اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون لا يجوز لأي شخص أو بيت تجاري أو شركة أو نقابة أو  
مؤسسة مهما كانت جنسيتها - أو ايها شركات عدا تلك المدرجة في الجدول (ب) الملحق بهذا القانون ان تعاطى  
أو تعاطى في شرق الاردن اية صناعة أو مهنة أو حرفة أو عمل أو تجارة من اي نوع كان ما لم يمنع ذلك الشخص  
أو تلك البيت التجاري أو الشركة أو النقابة أو المؤسسة رخصة ويدفع الرسوم المستحقة عنها بمقتضى احكام  
المواد ٣ الى ٦ من هذا القانون .

## الاسباب الموجبة

ان الفرض من هذه المادة هو اجبار كل شخص اويت تجاري او شركة او نقابة او مؤسسة سواء اكانت اردنية او اجنبية وكانت لندماطى عمالها في شرق الاردن ان يدفع رسم رخصة وهكذا يكون قد شكل جزءاً مقابلاً لضريبة التمتع التي تسري فقط على الموظفين اصحاب الرواتب.

- ٣ - (آ) على جميع من في شرق الاردن من الاشخاص الذين يتعاملون اية صناعة او مهنة او حرفه ان  
يقدموا طلباً خطياً في غضون خمسة عشر يوماً اعتباراً من التاريخ المذكور بين فيه اسمائهم وعمل الفاتمه واصولهم  
وهميتهم او حرفتهم مع تفصيلات تامة عن الصناعة او المهنة او الحرفة او العمل او التجارة التي يتعاملونها واذا  
كان في هذه الصناعة او الحرفة او المهنة او العمل او التجارة أكثر من شخص واحد فتبين اسماء هؤلاء  
الاشخاص والبيانات الاخرى عنهم كما هو مذكور اعلاه وذلك الى محاسب وزارة المالية في عمان وفي المقاطعات  
الى محاسب المقاطعة التي يتعامل فيها تلك الصناعة او المهنة او الحرفة او العمل او التجارة ويطلب تسجيل هذه

الاصحاح الثاني



## البيانات .

(ب) جميع الأشخاص الذين يشتغلون في اية صناعة او مهنة او حرفة او عمل او تجارة في اي وقت بعد نفاذ هذا القانون غير من ذكرها في الجدول (ب) للملحق بهذا القانون عليهم ايضاً ان يقدموا طلب تسجيل تبين فيه تفصيلات تامة كما هو مذكور في الفقرة (أ) اعلاه وذلك في غضون خمسة عشر يوماً من مباشرة العمل .  
(ج) ان طلبات التسجيل المشار اليها في الفقرتين (أ و ب) اعلاه يجب ان لا تكون تابعة لرسم الطوابع المجازية او الواردات او اية رسوم ولواجب اخرى .  
الاسباب الموجبة

اعتبرت مدة الخمسة عشر يوماً المعتبرة لتقديم الطلبات كافية بالنظر للاوضاع الحالية ومحاسب وزارة المالية في العاصمة والمحاسب في الاماكن الاخرى لها الموظفان للمسؤولان عن هذه الامور وتسري هذه الملاحظات على الفقرة «ب»

٤- «أ» تكون الرخصة معتبرة لمدة سنة مالية كاملة فقط ابتداءً من اول نيسان وتنتهي في الحادي والثلاثين من شهر آذار التالي وتجدد في بدء كل سنة مالية وتُدفع الرسوم المستحقة عنها  
«ب» وفيما يخص الأشخاص الذين يشتغلون في اية صناعة او مهنة او حرفة او عمل او تجارة للمرة الاولى في اي تاريخ بعد بدء السنة المالية بعمل بالرخصة عن الجزء الذي لم ينته من السنة المالية التي منحت الرخصة من اجلها ويجب تجديدهم في بدء السنة المالية التالية .

## الاسباب الموجبة

وضع نص على ان يجري التسجيل وتجديد التسجيل في بدء السنة المالية « انظر ايضا المادة السابعة من هذا المشروع » .

٥- «أ» يستوفي الرسم عن كل رخصة ويختلف مقدار هذا الرسم باختلاف نوع الصناعة او المهنة او الحرفة او العمل او التجارة كما هو مبين في جدول (أ) للملحق بهذا القانون .  
«ب» اما الأشخاص الذين يبدأون بالعمل في اية صناعة او مهنة او حرفة او عمل او تجارة للمرة الاولى في اي تاريخ بعد السنة المالية فيكون مقدار الرسم المستحق عليهم كما يلي :

- ١- في حالة شخص يشتغل في اية صناعة او مهنة او حرفة او عمل تجاري .
- ١- في اي تاريخ في غضون الربع الاول من السنة مقدار الرسم كاملاً .
- ٢- في اي وقت في غضون الربع الثاني من السنة ثلاثة ارباع مقدار الرسم الكامل .
- ٣- في اي تاريخ في غضون الربع الثالث من السنة نصف مقدار الرسم الكامل .
- ٤- في اي تاريخ في غضون الربع الرابع من السنة ربع مقدار الرسم الكامل .

## الاسباب الموجبة

ان الرسوم الواجب استيفاءها هي الرسوم المبينة في الجدول «أ» والمبينة على اساس الجداول الملحقة بقانون

التنوع العمالي والجدول «ب» يبين إعفاءات القانون . اما فيما يتعلق بمقدار الرسم الواجب استيفاءه - في الاحوال التي يباشر فيها شخص ماعمله بعد بدء السنة المالية فقد روي جعل الرسم الواجب استيفاءه كما هو مبين في البند ١ و ٢ و ٣ و ٤ من الفقرة «ب» ليكون عادلاً بالنسبة الى دافع الضريبة ومناسباً بالنسبة الى السلطات المالية في آن واحد .

٦- «أ» تكون الرخص الصادرة بمقتضى هذا القانون شخصية لحاملها وغير قابلة للتحويل مع مراعاة احكام الفقرات (ب) الى (هـ) من هذه المادة وتكون في الصيغة التي يقررها وزير المالية .

(ب) وفي الاحوال التي تتعاطى فيها الصناعة او المهنة او الحرفة او العمل او التجارة من قبل اكثر من شخص واحد دون ان تكون مؤسسة تنظم الرخصة باسم القائم بإدارة العمل .

«ج» في الاحوال التي تتعاطى فيها الصناعة او المهنة او الحرفة او العمل او التجارة من قبل اكثر من شخص واحد بشكل بيت تجاري او شركة او نقابة او مؤسسة اخرى تنظم الرخصة باسم او عنوان ذلك البيت التجاري او الشركة او النقابة او المؤسسة .

«د» وفي حالة موت حامل الرخصة قبل بدء السنة المالية التالية واعتزام الورثة ان يستمروا على تعاطي صناعة للتوفي او مهنته او حرفته او عمله او تجارته يجوز لهم ان يتعاطوا تلك الصناعة او المهنة او الحرفة او العمل او التجارة بمقتضى الرخصة الصادرة للمتوفي الى ان تنتفى السنة المالية التي اعطيت الرخصة من اجلها وبذلك تؤخذ رخصة جديدة من قبل الورثة .

«هـ» في حالة فسخ اي بيت تجاري او شركة او نقابة او مؤسسة اخرى واعادة تشكيله او تشكيلها تحت اسم آخر او بشكل آخر يجوز لذلك البيت التجاري او الشركة او النقابة او المؤسسة ان يتعاطى عمله او تتعاطى عملها تحت الاسم الجديد او بشكلها الجديد بمقتضى الرخصة المعطاة للبيت التجاري او الشركة او النقابة او المؤسسة الذي يحمل عمله او تحمل محلها بشرط ان لا يكون او تكون من صنف جديد الى ان تنتهي السنة المالية التي اعطيت الرخصة من اجلها وبعد ذلك تؤخذ رخصة جديدة بالاسم الجديد .

## الاسباب الموجبة

قد روي ان نموذج الرخصة من الافضل ان يقر من قبل السلطات المالية ولذلك لم تنظم الرخصة بصورة جدول ملحق بالقانون .

فدرست الفقرة «ب» لتلائم الشركات التي يستخدم فيها عدة اشخاص مثلاً الاعمال التجارية العائلية الموضعية والفقرة «ج» لتلائم الشركات التجارية والفقرة (د) مفسرة نفسها . وبمقتضى الفقرة (هـ) ان للأتم البيوت التجارية او الشركات المؤسسة بمقتضى احكام قانون التجارة العمالي التي تنتهي مثلاً بسبب وفاة احد الاعضاء غير انه يعاد تشكيلها بأخذ عضو آخر ولم ير من العدل في هذه الاحوال الاصرار على اصدار رخصة جديدة الذي يعني دفع رسم جديد وتسري الملاحظات الاخيرة على الفقرة «د» ايضاً .

تحتفظ بحقوقه  
الرجل



٧- (أ) عند انقضاء السنة المالية التي من أجلها ومن أجل جزء منها أعطيت الرخصة يترتب على حامل الرخص ما بالذات إما بواسطة ممثلهم القانوني المفوض أن يقدموا أنفسهم إلى محاسب المالية في عمان أو مكتب المحاسب في المقاطعات وذلك في غضون خمسة عشر يوما بعد انتهاء السنة المالية السابقة وأن يبرزوا رخصهم إلى المحاسب في عمان أو في المقاطعات أو إلى أي شخص آخر قد تفوضه وزارة المالية لذلك . ثم تبطل هذه الرخص بالصورة التي يأمر بها وزير المالية وتحفظ لدى المحاسب في عمان أو في المقاطعات للمدة التي يعينها وزير المالية .

(ب) يجوز أيضاً أن تقدم طلبات تجديد الرخص خطياً على أن يراعى في ذلك أحكام الفقرة «أ» المذكورة أعلاه .

«ج» عندما يقدم طالب تجديد رخصة من قبل حاملها أو من قبل ممثله القانوني المفوض ويقتنع المحاسب في عمان أو في المقاطعات بأن الطلب موافق من جميع الوجوه وأن قدم خلال مدة الخمسة عشر يوماً المشار إليها في الفقرة «أ» يصدر رخصة جديدة إلى حاملها أو إلى ممثله القانوني المفوض بعد دفع الرسم المستحق .

#### الاسباب الموجبة

وتخلص هذه المادة الأصول المتعلقة بتجديد الرخص وإبطال الرخص القديمة وقدر روميان مدة الخمسة عشر يوماً كافية وبالنظر إلى الأوضاع المحلية قد جعل من الممكن للطالين أن يقدموا طلباتهم خطياً أو بالذات .

٨- إذا فقد أي شخص الرخصة التي منحت له بمقتضى أحكام هذا القانون أو إذا تلفت هذه الرخصة فعلى حاملها أن يوجه طلباً إلى وزير المالية يبين فيه واقعة الحال وإذا اقتنع وزير المالية بأن الرخصة قد فقدت أو تلفت حقيقة فيجوز له أن يأمر بإعطاء رخصة جديدة يعمل بها للمدة التي لم تنته من مدة الرخصة المفقودة أو بالتألف بعد دفع رسم قدره عشرة في المئة من المبلغ الذي يستحق عن اخراج رخصة جديدة للمدة الباقية من مدة الرخصة التي فقدت أو تلفت .

#### الاسباب الموجبة

هذه المادة مفسرة نفسها .

٩- (أ) إذا أعطيت رخصة إلى أي شخص أو بيت تجاري أو شركة أو نقابة أو مؤسسة من أجل أية صناعة أو مهنة أو حرفة أو عمل أو تجارة من تلك التي أدرجت في جداول هذا القانون وغير ذلك الشخص أو البيت التجاري أو الشركة أو النقابة أو المؤسسة نوع العمل الذي من أجله أعطيت الرخصة حتى أصبح الرسم الواجب دفعه أكثر من الرسم المفروض قبل حصول التغيير فيرتب على حامل الرخصة أن يعلم المحاسب في عمان وفي المقاطعات بمحاسب المقاطعة التي يتعامل فيها العمل بهذا التغيير كتابة في غضون خمسة عشر يوماً من تاريخ هذا التغيير وبعد ذلك تعطى رخصة جديدة إلى هذا الشخص يعمل بها إلى أن تنقضي السنة المالية الجارية بعد دفع ذلك المبلغ الإضافي حسبما يتحقق عن المدة الباقية من الرخصة القديمة التي يجب إبطالها .

«ب» في حالة إعطاء رخصة كما هو مبين في الفقرة «أ» المذكورة أعلاه وتغيير نوع العمل بحيث يكون قد أصبح الرسم الواجب استيفاؤه أقل من الرسم المفروض سابقاً يجوز أن يطلب حامل الرخصة عن المدة

الباقية منها استرداد الفرق بين الرسم الأعلى المدفوع عن المدة الباقية من السنة المالية الحالية والرسم الذي يتحقق بسبب التغيير الواقع عن المدة ذاتها بشرط أن يكون قد بلغ التغيير كما هو مبين في الفقرة «أ» من هذه المادة ويجوز له أيضاً أن يطلب رخصة جديدة بموجب الفقرة المذكورة وتبطل الرخصة القديمة .

#### الاسباب الموجبة

قد رسست هذه المادة لتو من الحزبنة على أية خسارة قد تنشأ من جراء تغيير المهنة بمصادار رخصة يصبح الرسم الواجب دفعه عنها أكثر وقد وضع نص يشبه ذلك في الفقرة «ب» لتأمين مصالح دافعي الضريبة .

١٠- يجب إبراز كل رخصة أعطيت إلى أي شخص أو بيت تجاري أو شركة أو نقابة أو مؤسسة بمقتضى أحكام هذا القانون للمعينة حينما يطلب ذلك أي موظف مالي أو مدقق حسابات أو أحد أفراد الشرطة أو الدرك .

#### الاسباب الموجبة

هذه المادة مفسرة نفسها .

١١- كل شخص أو بيت تجاري أو شركة أو نقابة أو مؤسسة كان بتاريخ نفاذ هذا القانون يشتغل أو اشتغل بعد التاريخ المذكور في أية صناعة أو مهنة أو حرفة أو عمل أو تجارة .

(أ) وقصر في التسجيل بمقتضى أحكام المادة الثالثة من هذا القانون أو

(ب) قصر في اخذ رخصة ودفع الرسم المستحق في غضون المدة المعينة أو

(ج) حول رخصة إلى شخص آخر بصورة غير مشروعة أو خالف بأية صورة أخرى أحكام المادة السادسة من هذا القانون أو

(د) قصر في تجديد رخصته ودفع الرسم المستحق خلافاً لأحكام المادة السابعة من هذا القانون أو

(هـ) قصر في إبراز رخصته حينما يطلب إليه ذلك خلافاً لأحكام المادة العاشرة من هذا القانون أو

(و) خالف بأية صورة أخرى أية أحكام من أحكام هذا القانون يعاقب بغرامة تعادل مقدار الرسم الواجب استيفاؤه عادة علاوة على دفع الرسم الذي لم يدفع أو بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر . وفي حالة تكرار هذه الجريمة يقرم بضعفي مقدار الرسم الذي يستحق عادة أو يحبس مدة لا تتجاوز التسعة أشهر . وأية رسوم لم تدفع بمقتضى أحكام هذا القانون يجوز تحصيلها بمقتضى قانون تحصيل الاموال الاميرية .

#### الاسباب الموجبة

قد رومي ان من الافضل توحيد المخالفات في مادة واحدة وجعلها تابعة الى عقوبة واحدة وتر كها الى المحكمة لفرض العقوبة بالنسبة الى اهمية الجرم الذي على المحكمة ان تنظر فيه .

١٢- يلغى قانون التمتع وجميع تعديلاته وذيوله المعمول بها في شرق الاردن .

#### الاسباب الموجبة

ان قانون ضريبة التمتع العثماني هو في الحقيقة قانون ضريبة الدخل الذي له اساس بجميع اصناف السكان

هكذا عند العمل



عہدول «آ»

جدول رسوم رخص الصناعات والمهن  
الصف الاول

١ - المصارف والمؤسسات التي تتعامل أعمال الصيرفة  
٢ - شركات النقل ووكلاء التأمين والبيوت التجارية والصناعية والمتمهدون  
٣ - الباعة والتجار بالجملة  
٤ - الباعة بالمفرق للحجارة الثمينة والمعادن والجواهر والمصنوعات الثمينة والصيرفة والتجار الحياطون الذين يصنعون الثياب ويبيعونها والباعة بالمفرق لأصناف مختلفة من يستخدمون أربعة أشخاص أو أكثر لأجراء البيع ومسك الحسابات وإدارة المحابرات  
٥ - الحمامات العمومية والفنادق والحانات والمقاهي والبارات والمطاعم والتياترات وصلات الرقص وأماكن اللهو  
٦ - الباعة بالمفرق للمواد المصنوعة التالية التي لم تصنع في محلات البيع :  
البزيم والزيوت المعدنية والحيطان والاقشة والألبسة الحاضرة والغزو والاحذية الحاضرة ولوازم الحياطة والألبسة التختية والكفوف والتعبات والطرايش والشمسيات والكتب والقرطاسية والآلات الموسيقية والأشياء المينة الجديدة الواقعة بالسطح والطنافس وأغطية المفروشات وورق الحيطان والشمعات والأسرة وجميع أنواع فراش الأسرة والعربات والسيارات البخارية ( الاثومويلات ) والدرجات والادائي الزجاجية والفوانيس وتوابها ولوازم السفر والجلود والمواد الكيمائية ( يستثنى من ذلك الصيدليات ) والورائح والزيوت العطرية والزيوت النباتية والنظارات والناظورات الخ . وجميع أنواع الادوات والمكينات ( ويستثنى من ذلك الادوات والمكينات الزراعية ) ومكينات الحياطة والجراموفونات واسطواناتها والادائي من النحاس الأصفر والنحاس العادي ومن الحديد ( ويستثنى

٧- الباعة بالمفرق للمواد التالية :

حطب الوقود وقحم الحطب والفحم الحجري وقحم الكوك وغيره وزيت  
البرافين والسبيرنو الذي يستعمل في الصناعة او للانارة والاشخاب التي تستعمل  
للبناء او للتجارة والآجر والقرميد والفخار الصيني الذي يستعمل للابنية وسائر  
مواد البناء الاخرى وجميع انواع المواصلات سواء كانت من طين او اسمنت او حديد  
والخشب والشباك والاكياس والخيش والمراكبات الزراعية والاسمدة الاصطناعية  
والزهور الطبيعية والحبوب والدقيق والبقالة والاحوم الطازجة والاحوم والمقانيق  
المستحضرة والحلويات والحلج والسكر والبن والشحم والدهن على انواعها والمواد  
الاخرى المستحضرة للاكل والخضار والسمك والفاكهة والبيض والزبد  
والحليب والقشدة والابن والجبن وجميع الباعة بالمفرق الذين لهم دكان او مخزن  
تباع فيه الدندره والمشروبات غير الروحية والمأكولات الاخرى .

٨- جميع الاشخاص الذين يشتغلون في صناعة او مهنة او عمل ويكونون غير تابعين للضريبة بمنتهى المواد ١ الى ٧ المذكورة اعلاه والذين هم غير معينين بمنتهى الجدول (ب) ولا يدفعون اي رسم رخصة بمنتهى احكام اي قانون خاص

٩- جميع الباعة بالفرق غير المذكورين في المواد ٥ و ٦ و ٧ المذكورة اعلاه من هم غير معينين بموجب هذا القانون

غير معين بموجب هذا القانون .  
ان الرسوم المدينة اعلاه هي التي تستوفي في عمان وفي الاماكن الاخرى

تستوفى بالنسبة الآتية :

تستوى بالنسبة الى :  
(أ) في مركز اللواء  
(ب) في مركز القضاء  
(ج) في المجال الاخرى

## الصف الثاني

### المعامل وما مثلها

المعامل وما ماتها

٢٤ ... ١- دور القوى الكهربائية والمعامل التي تدار بما كانت فيه التي تصنع فيها الماكولات

١٢ ... ٢- المومسات التي تستخدم الماكينات لصنع المياه الشبعة بالهواء (غازون) والسكر واللحم والسمك المستحضر والتعليق الصناعي والسجائر والتبغ والشمع والصابون والمرابي والحلويات والفواكه المستحضرة

٢- المؤسسات التي تستخدم الماكينات لصنع المياه الشبعة بأهوايا مغلقة، واللحم والسماك المستحضر والثلج الصناعي والسجائر والتبغ والشمع والصابون واللبان والحلويات والفواكه المستحضرة.

١٥٠٠



## مل ل

- ٣ - الطواحين والمعاصر التي تدار بما كانت :  
في عمان  
في المحلات الاخرى
- ٤ - طواحين الماء والموسسات لصنع الشمع والصابون والمرين والحلويات والفواكه  
المستحضرة التي لا تدار بما كانت وصانعو المعجونات .  
في عمان  
في المحلات الاخرى
- ٥ - دور الطباعة ودور النجارة والحداثة ودكاكين تصليح الموتورات وغيرها وايرة  
معامل اخرى تستخدم اكثر من اربعة اشخاص ولا يستعمل فيها ما كانت  
٦ - وافران الخبز والمطابخ العمومية وموسسات الصباغة والمدايع .  
في عمان  
في المحلات الاخرى

## جدول (ب)

- جدول الاعفاءات بمقتضى ترخيص الصناعات والمهن والاعمال التجارية
- ١ - الزارعون واصحاب البساتين او الحدائق او الكروم ومربو الماشية وغيرهم ممن يعاطون فقط ببيع منتج اراضيهم وبيع حيواناتهم وتاجها بشرط ان لا يكون لهم دكان او محل تجاري لاجراء هذه المبيعات .
- ٢ - الرعاة وعمال الزراعة .
- ٣ - صيادوا الاسماك وبجارة قوارب صيد الاسماك .
- ٤ - النساء اللواتي يحصلن معاشهن بواسطة حياكة اليد ومن اخرى بسيطة .
- ٥ - الاشخاص الذين يعاطون صناعتهم او مهنتهم او عملهم او تجارتهم بالسفر من مدينة الى اخرى ويحملون ادواتهم او بضاعتهم بانفسهم او على دوابهم او في العربات اليدوية دون ان يكون لهم مكان معين ( اي دكان او مكتب او معمل او بسطة ) بشرط ان لا يشمل هذا الاعفاء السمسرة ووكلاء العمولة ( القوموسيونجية )
- ٦ - الاشخاص او الموسسات التابعة لرسم الرخصة بمقتضى قانون خاص عن صناعة او مهنة او عمل او تجارة يشتمل فيه اوفيا بصورة مستقلة كالأطباء والمحامين و باعة المسكرات وكتاب الاستدعالات وسائق المركبات واصحاب المركبات المدة للإيجار وغيرها .
- ولا يخول دفع رسوم الرخصة التي تعود للبلديات دافعا حق الاعفاء بمقتضى هذا القانون .

- ٧ - اصحاب المعامل والموسسات الصناعية التي يقرر المجلس التنفيذي اعفاءها مؤقتا تشجيعا للصناعات المحلية على ان لا يتجاوز هذا الاعفاء مدة ثلاث سنوات .
- ٨ - العمال العاديين .
- ٩ - جميع الاشخاص الذين تقع حالتهم تحت قانون الدخل اما لفرض ضريبة عليهم او لاعفائهم منها .
- ١٠ - المدارس والموسسات الدينية والخيرية والحيثيات الانثوية والعلمية والمستشفيات .
- ١١ - الاشخاص الذين يعاطون مهنتهم بصورة مستقلة في محل واحد فقط عدد سكانه دون الالف نفس على ان لا يشمل هذا الاعفاء المعامل ودور القوى الكهربائية والموسسات الصناعية والطواحين والمعاصر التي تدار بما كانت .

« فقرر المجلس احواله على اللجنة المالية » .

الرئيس - يقرأ مشروع قانون الغاء اجور المساكن والدكاكين لسنة ١٩٣٣ .

« فقري كما هو منشور في العدد ( ٣٧٨ ) من الجريدة الرسمية والاسباب الموجبة له كما يلي :

## الاسباب الموجبة

ان للمشاكل التي كانت تحدث في معاملات ايجار المنازل والدكاكين بسبب قلة عددها كانت دعت الحكومة لسن قانون في سنة ١٩٢٤ ( ومن ثم لسن تعديل له ) بقصد حماية المستأجرين وبما ان الاسباب التي دعت لوضع هذا التشريع قد زالت الآن بازدياد عدد المنازل والدكاكين روي من المناسب الغاء القانون المبحوث عنه « فقرر المجلس احواله على لجنة القوانين »

الرئيس - يقرأ مشروع قانون الميزانية الخاص رقم « ٢ » لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية .

« فقري كما هو منشور في العدد ( ٣٧١ ) من الجريدة الرسمية »

« فقرر المجلس احواله على اللجنة المالية »

الرئيس - يقرأ كتاب رئيس الديوان الاميري العالي فيها يتعلق ( بالقانون الملحق لقانون البلديات لسنة ١٩٣٣ ) .

« فقري »

فخامة رئيس الوزراء المعظم

جوابا على كتاب فخامتكم رقم ( ١١٢٤ ) المؤرخ في ٢٢ شباط سنة ١٩٣٣ بشأن قانون ملحق لقانون البلديات لسنة ١٩٣٣ الذي أقره المجلس التشريعي في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠ - ٢ - ١٩٣٣ .

اتشرف ان اخبر فخامتكم باننا لاحظنا ان هنالك خطأ في جعل قوائم المزايدات والمناقصات تابعة لتصديق المجلس البلدي لأن ذلك يناه ما ورد في القانون الصادر اخيراً من ان المزايدات والمناقصات تؤدي من قبل الجمعية البلدية المولفة من مجلس الادارة والبلديات . ولتصحيح القانون المذكور على هذا الشكل اعيدته لفخامتكم

شكراً جديداً  
للجنة  
البلدية